## أسعار العملة في مزاد البنك المركزي

| | |
|---|---|
| السعر الأساسي الذي رسا عليه البيع | ١١٧٠/ دينار/ دولار |
| المبلغ المباع من قبل البنك بالسعر المعلن | ١٧٥,٤١٠,٠٠٠ |
| مجموع عروض الشراء/ (دولار) | ١٧٥,٤١٠,٠٠٠ |
| عدد المصارف المساهمة في المزاد | ٢١ |

## اسعار النفط

| | |
|---|---|
| خام القياس الأوروبي مزيج برنت | ١٠٦ دولارات للبرميل |
| الخام الأمريكي الخفيف | ٨١,٢٦ دولار للبرميل |

# ارتفاعٌ لافت في أسعار المواد الغذائية

## خبراء لـ(المدى الاقتصادي): الاسباب تكمن في ازدياد الطلب وضعف الدور الرقابي وتشديد الإجراءات الحكومية

□ بغداد/ احمد عبد ربه

أجمع خبراء ومحللون اقتصاديون على أن ازدياد الطلب على حساب العرض والإجراءات الحكومية وغياب الرقابة وراء الارتفاع الحاصل في أسعار المواد الغذائية حالياً في الأسواق المحلية مع حلول شهر محرم الحرام .

وأكدوا في أحاديث لـ ( المدى الاقتصادي ) عدم توافر المرونة في الإجراءات الحكومية وسط غياب الرقابة الحقيقية على الاسواق وجشع بعض التجار وراء هذا الارتفاع اللافت للنظر في اسعار المواد الغذائية .

عزا المستشار الاقتصادي علي الفكيكي ارتفاع اسعار المواد الغذائية الى اسباب عديدة كانت في مقدمتها العرض والطلب على هذه المواد الغذائية في مثل هذه الايام. وقال الفكيكي لـ(المدى الاقتصادي): ان ما تشهده الاسواق المحلية حالياً من ارتفاع مستمر في المواد الغذائية اساسه العرض والطلب الحاصل لافتاً الى ان المرونة في العرض تتحكم بشكل كبير في استيعاب الطلب وتحدث استجابة سريعة لتحركاته واتجاهاته، مشيراً الى ان الكثير من المواد الغذائية والمنتجات تشهد خلال شهر محرم الحرام اقبالاً شديداً .

واضاف الفكيكي : في حالة وجود قيود على العرض تتعلق بإجراءات الترسيم الكمركي واستحداث نظام اجازات الاستيرادات مبينا ان هذه الاجراءات تؤدي الى ارتفاع واضح في اسعار المواد الغذائية.

وتابع الفكيكي : يجب توافر المرونة الكاملة في الإجراءات فقانون إجازات الاستيراد جاء من خلال تعاطفات رجال الاعمال مع اوساط حكومية مؤكدا ان معظم دول العالم المتقدم لا تعمل بنظام اجازات الاستيرادات .

وأشار الى الضعف الكبير الحاصل في قدرات العراق التخزينية ما عرقل الاستجابة لعمليات الطلب الكبيرة.

ودعا الحكومة الى ضرورة اتخاذ أساليب وإجراءات مؤثرة في أنسابية ادخال السلع .

من جانبه قال الخبير الاقتصادي ماجد الصوري لـ(المدى الاقتصادي ) : ان ارتفاع اسعار المواد الغذائية في الاسواق المحلية بسبب ارتفاعها عالمياً مشيراً الى وجود ارتفاع طفيف في اسعار المواد الغذائية في الخارج ما انعكس على الاسواق المحلية .

واضاف الصوري : ان الارتفاع المفتعل الذي تشهده الاسواق المحلية في كثير من المناسبات وخصوصاً في اسعار المواد الغذائية بشكل اساسي يأتي نتيجة استغلال التجار لهذه المناسبات لافتاً الى ان المشكلة الاساسية تأتي في عملية التوزيع والاحتكار.

وتابع الصوري :لا توجد رقابة محكمة لأمن قبل الحكومة ولا حتى من المجتمع المدني على تركيبة السعر او السياسية السعرية التي يتبعها التاجر. لافتاً الى الميل الاستهلاكي الذي تتبعه سياسة الحكومة الاقتصادية في الوقت الحاضر.

من جانبه قال التاجر حسن الدهلكي لـ(المدى الاقتصادي) ان مشكلة ارتفاع الاسعار تتلخص بنظرية العرض والطلب فالناس تجني المواد الغذائية لشهرين خوفاً من احتمالية الصعود بالاسعار ما يحدث ارتفاعات طفيفة

واضاف الدهلكي: ان البضائع لاتصل بالانسيابية العالية وذلك بسبب اجازات الاستيرادات بالاضافة الى جشع تجار المفرد ما يحدث تفاوتا بالأسعار.

وتابع : ان الروتين المستشري في دائرة الإجازات والفساد الإداري الموجود له الاثر الكبير في الارتفاع مبيناً ان هذه الدائرة تمويلها ذاتي لذلك تعتمد على عدد الاجازات فتعرقلها كي تستفيد من التجار بأخذ الرشوة منهم

الى ذلك علل التاجر عامر مال الله اسباب ارتفاع الاسعار الى تأخر وصول شحنات البضائع في موعدها المحدد .

وقال عامر مال الله لـ(المدى الاقتصادي ): ان تأخر وصول البضائع ساهم في احداث ارباك كبير بمستوى الاسعار مشيراً الى ارتفاع اسعار التعريفة الكمركية والاجراءات الروتينية والفحص والسيطرة النوعية والاستغلال الذي يحصل من قبل تجار المفرد.

من جانبه قال محمد صادق لـ(المدى الاقتصادي ) : ان اسباب الارتفاع تقع على مسؤولية تجار المفرد فهم يضعون اضافات كبيرة على الاسعار ما يؤثر على المواطن بالدرجة الاولى. واضاف صادق : بالنسبة الى اسعار المخازن والمحال فقد اصبح ارتفاعها خيالياً بالاضافة الى زيادة اجور العمال لافتاً الى وجود فترة طويلة بين وصول شحنة واخرى.

الى ذلك قال المواطن حسين كاظم ليس هنالك سبب حقيقي وراء ارتفاع اسعار المواد الغذائية فكل مناسبة يتضرر منها المواطن البسيط فالتاجر يستغلها فرصة لرفع الاسعار داعياً الجهات المعنية لتشديد الرقابة على مشهد الاسعار.

اما المواطنة زينب جلال فأشارت الى: ان ارتفاع الاسعار يأتي مع غياب الدور الحكومي في حركة السوق، داعية الى التحضير الجيد لهذه المناسبات بطرح كميات كبيرة من المواد الغذائية بالسوق حتى تستوعب الطلب الحاصل عليها .

واوضح المواطن احمد علي ان هذا الارتفاع الجديد الذي حدث تزامناً مع شهر محرم الحرام يشكل معاناة جديدة للمواطن العراقي خصوصاً ذوي الدخل المحدود فمعظمهم لا يستطيعون تحمل هذه الزيادة لذلك نطالب الحكومة بوضع آلية جديدة للعمل بها في السوق .

## اقتصاديات

▪ عباس الغالبي
abbas.abbas80@yahoo.com

# هل البطاقة التموينية في طريقها إلى الإلغاء؟

اكتنفت مشهد البطاقة التموينية خلال الست سنوات الأخيرة منعطفات ومسارات بعضها شكل أخطر ملفات الفساد المالي والإداري في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، ولم تكن في أحسن أحوالها تسد الحد الأدنى من رمق الفقراء والمحرومين وممن يقبعون عند أو تحت مستوى خط الفقر الذي أعلنت عنه وزارة التخطيط في إستراتيجيتها الخاصة بالفقر .

ومرت سفينة البطاقة التموينية بمنعرجات أفضت إلى فشل أقره القاصي والداني ولم تفلح الوزارات المتعاقبة بعد عام ٢٠٠٣ بجعل هذه السفينة ترسو على بر الأمان ، بل اختطفتها ولعبت بها الأمواج العاتية ، فمن حالات الفساد المالي والإداري تلك التي ضربت أطناب وزارة التجارة في عهد عبد الفلاح السوداني والتي أطاحته ، مروراً بالوزارات التي تلت ومازال المواطن يطمح ويمني النفس بوصول مفردات البطاقة التموينية كاملة من دون نقص أو تأجيل لبعض المفردات يتبعه تأجيل آخر ، بحيث سئم المراقب والمستهلك على حد سواء ولم يلمس من المسؤولين سوى التبريرات الفارغة غير المقنعة لأبسط مواطن ، حيث عملنا مثلما عملت وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة على التعرض بالتفصيل الممل لأسباب وتداعيات الفشل الذريع في هذا الموضوع الذي يلامس قوت المستهلك ولاسيما الفئات المحرومة والفقيرة التي تفوق يقيناً الفئات الأخرى من حيث العدد، وهي هدفنا الأسمى في هذا الموضوع تحديداً، وإن كان الأمن الغذائي مطلبا عادلا لجميع فئات وشرائح المجتمع من دون تمييز ، إلا ان الظروف الحالية الانتقالية التي يمر بها البلد تجعلنا نركز في حديثنا حول فئة الفقراء تحديداً.

ولم يكن الأمر متعلقاً بحالات الفساد المالي والإداري فقط بل تعدى الامر ذلك الى الارتباك الذي شهدته رؤية وزارات التجارة المتعاقبة ، فمن حالة تقليص المفردات التي تصل كاملة أصلاً الى استثناء شرائح مجتمعية بعينها ، الى مقترحات لتحويل إدارة ملف البطاقة التموينية الى القطاع الخاص ، الى فكرة إلغائها وتعويضها بمبالغ نقدية ، وأخيراً حجبها عن فئة الموظفين من ذوي الرواتب العالية ، حيث تجاذبت هذا الملف الأهم ذا المساس المباشر بحياة الناس المقترحات والتنظيرات طيلة السنين الستة الماضية من دون علاجات ناجعة يلمسها المواطن ، ما يجعلنا أمام تساؤل مهم للحكومة أولا وللجهة القطاعية المسؤولة ثانياً وقبلها للبرلمان ، هل ان الأمور ستؤول الى منعرجات جديدة في حياة الحاضرة الغائبة ( البطاقة التموينية ) أم ان التصريحات التي تتواتر هذه الأيام من قبل أوساط حكومية وبرلمانية على حد سواء بأن مبالغ الحجب الذي جرى للعوائل ذوات الرواتب العالية ستؤول الى تحسينات وإضافات ستشهدها مفردات البطاقة التموينية خلال القريب العاجل أو في مطلع العام المقبل ، أم ان الرياح ستذرو البطاقة التموينية ونشيعها الى مثواها الأخير في رفوف وزارة التجارة.

# وزارة النفط توقع عقد شركة غاز البصرة مع شل وميتسوبيشي

□ بغداد/ وكالات

وقعت وزارة النفط رسميا عقد تأسيس شركة غاز البصرة مع شركتي شل وميتسوبيشي، مؤكدة أن العقد يتضمن توفير ٦٠٠ مليون قدم مكعب من الغاز بشكل مبدئي.

وقال مصدر اعلامي مطلع في وزارة النفط بحسب "السومرية نيوز" : إن الوزارة وقعت، بشكل رسمي عقد شركة غاز البصرة مع شركتي شل الهولندية وميتسوبيشي اليابانية بحضور وزير النفط عبد الكريم لعيبي وممثلين عن الشركتين مبينا أن العقد سيوفر ٦٠٠ مليون قدم مكعب من الغاز بشكل مبدئي". وأضاف المصدر : أن "العقد سينتج جزءا كبيرا من الغاز الذي يستخدم بتوليد المحطات الكهربائية والصناعات البتروكيماوية"، مشيرا إلى أن "شركة غاز البصرة خاضعة للقوانين العراقية والرسوم والضرائب التي تقدر بنسبة ٣٨٪".

وكان مجلس الوزراء قد وافق، في الـ١٥ من تشرين الثاني الحالي،، على تأسيس شركة غاز البصرة التي ستتولى معالجة الغاز المصاحب للنفط من حقول الرميلة والزبير وغرب القرنة بالمشاركة بين شركة غاز الجنوب المملوكة لوزارة النفط بنسبة ٥١ ٪، وشركتي رويال دتش شل بنسبة ٤٤٪ وميتسوبيشي اليابانية بنسبة ٥٪".

وبحسب وزارة النفط فان عائدات العراق من تأسيس شركة غاز البصرة ستبلغ ٣١ مليار دولار خلال الـ٢٥ عاماً القادمة، مؤكدة أن إنتاج الشركة سيغطي حاجة المحطات الكهربائية والبالغة أكثر من ٣٥٠٠ مليون قدم مكعب، لافتة إلى أن الكلفة الاستثمارية لمشروع تأسيس الشركة بحدود ١٧ مليار دولار، منها ١٢ مليارا و٦٠٠ مليون دولار لتأهيل المنشآت الحالية وإنشاء وحدات جديدة.

وتشير التقديرات الأولية إلى أن العراق يمتلك مخزوناً من الغاز الطبيعي يقدر بـ١١٢ ترليون قدم مكعب، إلا أن ٧٠٠ مليون قدم مكعب منه يحرق يومياً خلال عمليات انتاج النفط ويهدر من جراء عدم وجود بنية تحتية لإنتاجه.

يذكر أن وزارة النفط قامت في أيار من العام الماضي بإجراء جولة تراخيص ثالثة لتطوير ثلاثة حقول غازية هي حقول المنصورية في ديالى، والسيبة في البصرة، وعكاز في الرمادي، فيما أعلنت الوزارة قبل أسابيع عن جولة تراخيص رابعة، تهدف لاستكشاف ١٢ حقلاً نفطياً وغازياً، توجد في محافظات الأنبار ونينوى والنجف وديالى وواسط والديوانية.

# افتتاح معرض السليمانية الدولي السابع بمشاركة عالمية واسعة

□ السليمانية/ وكالات

افتتح رئيس وزراء اقليم كردستان برهم صالح معرض السليمانية الدولي السابع بحضور عدد كبير من التجار ورجال الأعمال والمستثمرين الكرد واجانب من عدة دول .

ونقل موقع الاتحاد الوطني الكردستاني عن صالح قوله إن افتتاح المعرض بهذا الحجم وبمشاركة الكم الكثير من الشركات الأجنبية والدول العالمية دليل على تطور الإقليم.

واضاف صالح ان السليمانية منطقة تمثل نموذجاً يحتذى في بقية أنحاء العراق.

واضاف صالح ان إقليم كردستان يمثل حالة متميزة في عراقنا، لما يشهده من اقتصاد متطور ومتنام، وننظر إليه كبوابة إلى الساحة العراقية والسوق العراقية.

واوضح ان الإقليم ينتظره مستقبل زاهر وتطور كبير وفق ما لدينا من إحصائيات، داعياً رجال الأعمال والمستثمرين العراقيين إلى الاستثمار في الإقليم واستغلال الفرص الاستثمارية المتوفرة، وذلك لبناء مستقبل واعد وزاهر لإقليم كردستان والعراق .

# ارتفاع مؤشر البورصة بنسبة ١،٣٦ %

□ بغداد/ وكالات

ارتفع مؤشر سوق العراق للأوراق المالية في جلسة امس الاثنين بنسبة ١,٣٦ بالمئة مسجلاً ١٢٣,٧ نقطة. وذكرت النشرة :جرى خلال الجلسة تداول أسهم ٣٨ شركة مساهمة من اصل ٨٥ شركة مدرجة الكترونياً ،وارتفعت أسعارأسهم ١٩ شركة ، وانخفضت أسعارأسهم ١٢ شركة منها ، فيما حافظت ٧ شركات على أسعار أسهمها. مبينة تجاوز عدد الأسهم المتداولة في جلسة اليوم ٨١٢ مليون سهم بقيمة مليار و٢٢٥ مليون دينار، تحققت من خلال تنفيذ ٤٦٩ عقد تداول.

وأضافت النشرة: شهد القطاع المصرفي تداول أسهم ١١ شركة ، انخفضت أسعار أسهم ٤ شركات ، وارتفعت أسعارأسهم ٤ شركات ، فيما حافظت ٣ شركات على أسعار أسهمها ، وتجاوز عدد الأسهم المتداولة لها ٥٣٩ مليون سهم بقيمة تجاوزت ٧٨٨ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ١٩٤ عقد تداول.

وأوضحت اما القطاع الصناعي فشهد تداول أسهم ١٠ شركات ، انخفضت أسعار أسهم ٣ شركات ، وارتفعت أسعار أسهم ٦ شركات ، فيما حافظت شركة واحدة على أسعار أسهمها ، وتجاوز عدد الأسهم المتداولة للشركات الصناعية ٢٥١ مليون سهم بقيمة تجاوزت ٣٥٨ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ١٩٠ عقد تداول.

وأشارت الى ان قطاع الفنادق شهد تداول أسهم ٦ شركات ، انخفضت أسعار أسهم شركة واحدة منها ، فيما حافظت شركتان على أسعار أسهمها وارتفعت أسعارأسهم ٣ شركات ، وتجاوز عدد الأسهم المتداولة لقطاع الفنادق مليوني سهم بقيمة تجاوزت ٢٢ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ١٥ عقد تداول.

وتابعت النشرة شهد قطاع الخدمات تداول أسهم ٥ شركات ، انخفضت أسعار أسهم شركة واحدة منها ، وارتفعت أسعارأسهم ٤ شركات ، وتجاوز عدد الأسهم المتداولة ٦ ملايين سهم بقيمة تجاوزت ٣٨ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ٣٦ عقد تداول.